

المسؤولية والتبعية

(بحث في التخلف والتنمية بمقاربة فلسفية)

*Responsibility and dependency**(Research in underdevelopment and development with a philosophical approach)*

أ.د. عبد القادر عدالة*

بجامعة معسكر، (الجزائر) adalaabdelkader@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2021 / 06/05

تاريخ القبول: 2020/09/23

تاريخ الاستلام: 2019/11/05

ملخص :

من المعروف أن لفظ المسؤولية يعني تحمُّل المرء لنتائج أفعاله أو إلحاق التَّبعية بصاحب الفعل. وأن التبعية تعني انقياد طرف ضعيف لطرف آخر قوي، فالمنقاد تابع والمنقاد إليه متبوع والانقياد تبعية. كما أن أساس المسؤولية الخُلقية هو القانون الخُلقي وأساس المسؤولية الاجتماعية هو القانون الوضعي . بينما أساس التبعية يتمثل في وضعية اجتماعية معيّنة ذات طرفين متقابلين أحدهما مجتمع أو معسكر قويّ اقتصادياً أو عسكرياً أو تكنولوجياً والآخر ضعيف. نظراً لهذا لاختلاف الواضح بين المسؤولية والتبعية في المفهوم، في الأساس وفي الشروط؛ نسجّل منطقياً حالات من التنافر بينهما (أو العناد بلغة المناطقة) نقوم بتوضيحها في هذه الورقة البحثية باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

كلمات مفتاحية : المسؤولية ؛ التبعية ؛ التخلف ؛ أفلاطون ؛ ابن خلدون

Abstract :

It is well known that the term "responsibility" means to bear the consequences of one's actions or to place liability on the author. And dependency means the weakening of a weak party to another strong party, the continuation of the Muqaddah and the submissive followed and subordination dependency. The basis of moral responsibility is moral law and the basis of social responsibility is positive law. While the basis of dependency is a particular social situation with two opposing parties, one of which is a strong economic, military or technological community or a weak one. Given the clear difference between responsibility and subordination in the concept, basically and in terms; logically log cases of inconsistency (or intransigence in the language of the regions) that we explain in this paper using an analytical descriptive approach

Keywords: Responsibility; Dependency; Underdevelopment; Platon ; Ibn Khaldoun

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

من المعروف أن لفظ المسؤولية يعني تحمّل المرء لنتائج أفعاله أو إلحاق التبعّة بصاحب الفعل . والمسؤول من الناس هو المنوط به عملاً تقع عليه تبعته . والمتحمّل للمسؤولية هو الذي يحرص على أن تكون أفعاله موافقة للقوانين . أما لفظ التبعية؛ فقد ورد تعريفها في المعجم الفلسفي لـ (جميل صليبا) كما يلي: " إنها كون التابع بحيث لا يمكن انفكاكُه عن المتبوع بأن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في متبوعه " (1). ولما كان في نص هذا التعريف وقوع في مغالطة الدّور؛ إذ نلاحظ أنه يعتمد على الحدّ المعرّف كمن يعرف الماء بالماء؛ فإننا نقرّر أن التبعية تعني انقياد طرفٍ ضعيف لطرفٍ آخر قويّ. فالمنقاد تابع والمنقاد إليه متبوع والانقياد تبعية .

ومن القضايا المتّفق عليها بشأن المسؤولية هي أنها تنفرع إلى خُلقية واجتماعية . وإذا كانت الأولى تعني تحمّل المرء لنتائج أفعاله الموافقة أو المخالفة لأوامر الضمير الخلقية؛ فالثانية تعني تحمّله لتبعّة أفعاله الموافقة أو المخالفة للقوانين الوضعية. ومن هنا، فأساس المسؤولية الخُلقية هو القانون الخلقى بينما أساس المسؤولية الاجتماعية هو القانون الوضعي . وما دامت القوانين الوضعية تنقسم إلى جنائية ومدنية؛ فإن المسؤولية الاجتماعية تنقسم إلى جنائية ومدنية . أما التبعية فهي ذات طابع اجتماعي عموماً . فقد ينقاد بلدٌ ضعيف لبلدٍ قوي في مجال الصناعة، الزراعة، الثقافة... الخ . و من هنا، فأساس التبعية يتمثل في وضعية اجتماعية معيّنة ذات طرفين متقابلين أحدهما مجتمع أو معسكر قوي اقتصادياً أو عسكرياً أو تكنولوجياً والآخر ضعيف (تفاوت في القوى) . وباختصار، إن كان أساس المسؤولية هو القانون المجرّد فأساس التبعية هو الواقع المشخّص . ذلك عن طبيعة وأساس كل منهما، فماذا عن الشروط ؟

إن المسؤولية تقتضي توفر الوعي عند الشخص . فالفاقد لوعيه لا يُعدُّ مسؤولاً عن القيام بالفعل، كما أنها تقتضي حرية الإدارة . فالشخص المكرّه على القيام بفعلٍ ما؛ لا يكون مسؤولاً عن تبعته . أما التبعية فلا تستلزم الوعي لأن الضعيف قد ينقاد إلى القوي بدون وعي أو بوعي حقيقي أو بوعي مزعوم. كما أنها لا يمكن أن تكون مشروطة بحرية الإرادة، بل هي مشروطة بفقدانها. وسواء، كان التابع سَلِس القيادة أو صعب المراس، فإن إرادته لا وزن لها، لأن الطرف الأقوى – وهو المتبوع – هو الذي يفرض إرادته.

ومن هنا، يُطرح الإشكال التالي: إذا كان كلُّ هذا التنافر بين المسؤولية والتبعية في المفهوم والأساس والشروط؛ فما العلاقة بينهما؟ أو بتعبير آخر، كيف تكون هناك علاقة بين الطرفين رغم هذه المفارقة الواضحة؟

إننا نفترض وجود حالات من التنافر بين المسؤولية والتبعية . فالعلاقة واردة بين وجود أحد الطرفين وانعدام الآخر، بحيث كلما حضرت إحدهما غابت الأخرى والعكس صحيح أيضاً. وهو ما يُدعى في المنطق برابطة العناد أو بالفصل القوي الذي يوجد بين أيّ طرفين متنافرين، كما في قولنا: "إما أن يكون أحمد حياً أو ميتاً". أو: " إما أن يكون الطالب حاضراً أو غائباً في حصة اليوم." وبالنسبة لموضوعنا، نفترض أن الوقوع في التبعية ناتج عن التخلي عن المسؤولية . كما أن هذا الأخير أي الهروب من المسؤولية يقود بالضرورة إلى الوقوع في أحضان التبعية . تلك هي أهم الفروض التي نحاول التحقق من مدى معقوليتها من خلال التحليل الآتي باتباع المنهج الوصفي التحليلي بما يتوافق مع هذه المقاربة النظرية التأملية ذات الطابعين الفلسفي- المنطقي من جهة، والاجتماعي-التاريخي من جهة أخرى في الوقت نفسه .

2. التخلي عن المسؤولية يوقع في التبعية (التهرب من المسؤولية قد يكون من الحكام كما قد يكون من المحكومين) :

أ. من ناحية الحكام : إن تخلّوا عن واجباتهم في قيادة شعوبهم وفي تنظيم شؤون حياتهم بما يكفل أسباب الرخاء، الرفاهية والاستقرار، وانصرفوا لخدمة مصالحهم فقط؛ فذلك يُضعف الدولة . إن القائد السياسي الذي لا ينشغل بترقية أحوال شعبه الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية قصد اللحاق بمصافِّ البلاد المتحضرة، ويسعى فقط إلى استغلال مركزه لخدمة المصلحة الخاصة؛ يعمل على إضعاف دولته ومجتمعه. كما أن فئة الضباط إذا انشغلت عن مهامها العسكرية من تدريب مستمرّ وبحث دؤوب في ميدان التكتيك وفي كيفية التحكم في التكنولوجيا الحديثة وانصرفت إلى حياة البذخ والترف؛ إنما تعرّض أمن مجتمعه وأمتها للخطر الخارجي. والأمر يستفحل خطره إن اجتمع على قمّة الدولة ساسةٌ ومعهم عسكريون انتهازيون مثلهم يشاركونهم الغنائم. إن دولة هذا شأنها تكون مهياة للاستعمار المباشر أو غير المباشر أي التبعية المفروضة (احتلال، وصاية، حماية) أو التبعية غير المباشرة أي التبعية للاستعمار الجديد.

إن كلاً من الفيلسوف اليوناني (أفلاطون) والمؤرخ العربي (ابن خلدون) أعطى لهذه الظاهرة قيمة بالغة. وقد بيّن الأول في جمهوريته أن تدخّل طبقة الضباط في شؤون التجارة وقضايا الحكم أو

تدخل طبقة الحكام في شؤون المحكومين هو إيدان بانهيار الدولة وتقوُّض أركانها. فقوة الدولة مرهونة بمدى تمسُّك كل طبقة بشؤونها وتحملها لمسؤوليتها. (2)

أما (ابن خلدون)، فقد بيَّن أن انهماك الطبقة المحيطة بقائد الدولة (الحامية) في الملذات وفي الترف؛ يصرفها عن أمور الدفاع عن الدولة ويُضعف شوكتها ويقضي - تدريجياً - على عصبيتها. ولما كانت العصبية هي القلب النابض لكل دولة ومصدر قوتها وهيبتها؛ فبضعفها وزوالها تصبح مُهَيَّأة للزوال والانهيار مع أول مجابهة مع بدو غزاة. يقول (ابن خلدون): "بمجرد ما يركن قادة هذه القبائل وشيوخها إلى توتِّي المراتب الشرفية في الدولة، ويلجؤون إلى المدن ليحيوا فيها حياة الترف؛ تنقضي فهم الشوكة المرهوبة ويصبحون خُدَّاماً مذللين للسلطان". (3) وبهذا المعنى، تصحَّ القاعدة الخلدونية التي تنصَّ على أن الترف عائق للملك.

إن نظرة عامة إلى التاريخ تؤكد لنا ذلك. لقد فقد العربُ الأندلس بسبب انهماك أمرائهم في حياة الترف والبدخ عوِّض العمل على تقوية أسباب الحماية والدفاع عن البلاد والناس. إن تخلي هؤلاء الحكام عن مسؤوليتهم أوقع بلادهم في تبعية تامة للأجنبي الصليبي. وفي بداية العصر الحديث، شهدت سواحل الجزائر حملات متتابة وتحرشات من طرف الإسبان بسبب الضعف الذي استشرى في كيان البلاد. فقد انشغلت القوى التي بيدها مقاليد السلطة في البلاد حينئذ بمظاهر الزينة وبتدبير المكائد فيما بينها للاستئثار بالحكم، والعدو يتربص بالجميع الدوائر. إن هذا الضعف العسكري والسياسي أمام الإسبان دفع إلى الاستنجد بالأتراك (طلب الحماية) وما يتبع ذلك من تحمُّل الإهانة والسيطرة (نقول ذلك رغم الفرق الموجود بين الحكم التركي والاستعمار الأوروبي).

وفي عصرنا، نلاحظ أن البلدان التي يقودها أشخاص مستبدون، جَهْلَة وعاجزون عن القيام بالمهام المنوطة بهم، وهم بدورهم يُسندون المهام إلى غير أهلها، كلُّ بلدٍ منها يشكو من ضعف الدولة والمجتمع. فينجم عن ذلك مدُّ اليد إلى الأجنبي ممثلاً في دولة أو في تكتُّل اقتصادي أو سياسي ليطلب منه العون بل والتدخل تحت الشروط التي يفرضها هو لأنه الأقوى. وبموجب هذه الشروط، قد تتحمَّل الأجيال الصاعدة تبعية هذه التبعية التي لم تشارك في صنعها. وواقع الكثير من دول العالم الثالث يشهد على ذلك. إن ما يمارسه صندوق النقد الدولي من ضغوط على هذه الدول واقع لا ينكره أحد. (4)

ب. من ناحية المحكومين: إن خطر تخليهم عن مسؤولياتهم لا يقلّ عنه عند أولئك . لبيان ذلك، نذكر أن عزوف العمال من فلاحين وصنّاع عن الإنتاج من أجل اللجوء إلى النشاط الطفيلي كالسمسرة، المضاربة والاشتغال في التهريب قصد الحصول على الربح السهل يشلّ اقتصاد البلد، ويدفع به نحو التضخم المالي ونحو الاستيراد المتزايد . وهذا يعني استنزاف قدرات البلد من ثروات طبيعية والوقوع في أحضان التبعية الاقتصادية وما يتبعها من تبعات سياسية، اجتماعية وثقافية . كما أن ترك الإطارات من ذوي الخبرة والكفاءة لمناصبهم قصد الاشتغال في ما يعود عليها بالربح الوفير مقابل الجهد اليسير، يؤدي بدون شك إلى غلق الورشات، المدارس والعيادات في انتظار توافد الأجانب بشروطهم المجحفة .

وتخلي هؤلاء و أولئك عن مسؤولياتهم قد لا يكون صريحاً . وهذا، عندما يحرص العامل على الحضور أكثر من حرصه على العمل أثناء الحضور، مما يعود بالعجز على وحدته الإنتاجية، إن كان عاملاً في وحدة إنتاجية، ومما يكرّس الجهل والمرض إن كان طبيباً أو مدرساً. وأمام هذه الحالة، لا تجد الدولة بديلاً عن مّ اليد مرة أخرى للأجانب، إذ باتت تشكو من عمال لا يعملون !

كما أن تهرب الشعب من مسؤولياته قد يتجلّى في الامتناع عن دفع الضرائب والجبائيات للدولة، مما يُضعفها اقتصادياً، فتقلّ مواردها ولا تفي بحاجياتها المختلفة. وهذا يضطرّها إلى الاقتراض؛ الأمر الذي يجعلها في تبعية للغير. والاقتراض يجزّ التزامات كثيرة غالباً ما تكون على حساب المدين.

لقد انتبه (أفلاطون) إلى مساوي التهرب من قوانين الدولة حرصاً على تكديس الثروة. إنه الشرط الضروري للقضاء على الدولة الأوليغارشية لتحلّ محلها الديمقراطية في نظره (وإن كان أفلاطون يعيّم هذه الرذيلة لتشمل أفراد الطبقة الأرستقراطية نفسها) . فيقول: " هم يمارسون ملذّاتهم سرّاً، محاولين أن يتهربوا من القانون كما يتهرب الأطفال من أعين آبائهم [...] ذلك بأنهم أثروا تدريب البدن على تهذيب الروح".⁽⁵⁾ وهذه الصفة الذميمة تُضعف في نفوسهم القوة الغضبية وهي مصدر الطموح وحبّ التفوق، فتتهارد دولتهم.

وهكذا، نستنتج أن التبعية نتيجة حتمية لضعف المجتمع على مستوى القمة أو القاعدة. وهو ضعف ناتج عن تخلي إحداهما أو كليهما عن مسؤولياتها، مما يقود بالضرورة إلى الوقوع التبعية. إن مسؤولية تصفية الآثار السلبية والمظاهر السيئة للتخلف في البلدان النامية، ومنها وطننا العربي، إنما تقع على عاتق حكومات وشعوب البلدان المتخلفة نفسها بصورة أساسية، ذلك أنه لا يمكن تصفية التبعية مع وجود التخلف.

3. هل نستنتج من ذلك أن تحمُّل المسؤولية يقود حتماً إلى التحرر من التبعية ؟

باديء ذي بدء، نلاحظ أن هذه النتيجة ليست ضرورية منطقياً. وإن قلنا بضرورتها؛ نقع في مُغالطة نفي المقدم كما يقرّر المناطقة. فالمنطق الصوري والرياضي يؤكد إمكان لزوم الصدق عن الكذب بينما يثبت في الوقت نفسه عدم لزوم الكذب عن الصدق. ولو ترجمنا الحجة المذكورة إلى لغة الرموز المنطقية كما يلي؛ لتبين الخطأ: $(Q \Rightarrow K) \wedge (Q \Rightarrow \neg K) \Rightarrow \neg Q$. ومدلول الرموز الواردة في الصيغة كالتالي:

ق: التخلي عن المسؤولية، ك: الوقوع في التبعية، \neg ق: عدم التخلي عن المسؤولية أي تحمُّلها، \neg ك: عدم الوقوع في التبعية. الرمز \Rightarrow يدل على ثابت اللزوم؛ إذا...فإن...، الرمز \wedge يدل على ثابت الوصل؛ واو العطف. وهكذا، تعني العبارة الرمزية ما يلي:

إذا كان التخلي عن المسؤولية يستوجب الوقوع في التبعية بالضرورة (كما تمّ إثباته سابقاً) وكان هناك تخليٌّ عن المسؤولية بالفعل، إذن، فسيتم التحرر من التبعية لا محالة. إنها حجة فاسدة منطقياً ويسهل إثبات فسادها صورياً أي منطقياً) بجدول الصدق كما يلي:

$$(Q \Rightarrow K) \wedge (Q \Rightarrow \neg K) \Rightarrow \neg Q$$

0	1	0	0	1	1	1
1	1	0	0	0	0	1
0	0	1	1	1	1	0
1	1	1	1	0	1	0

توضيح طريقة الإثبات بالجدول أعلاه:

يتم في البداية ترجمة الصيغة أو الحجة المطلوب فحصها منطقياً بدقة باستبدال المتغيرات أي الرموز الحرفية بالقضايا الواردة باللغة العادية في الحجة وباستبدال الثوابت أي الرموز الدولية الدالة بالروابط المنطقية اللغوية العادية. كما أن استعمال الأقواس ضروري جداً لترجمة الصيغة عندما تكون مركّبة من صيغ جزئية كما هو الحال بالنسبة لصيغتنا الرمزية، ويُستَعمل هذا الاستعمال بالتنقيط المنطقي. وبفضل استخدام الأقواس؛ يتم إبراز الثابت الرمزي الرئيسي في الصيغة، وهو عندنا إشارة اللزوم الثانية من اليمين إلى اليسار ذات اللون الأحمر. فإن كانت القيم الواردة تحت هذا الثابت صادقة كلها، وعلامة الصدق هي رقم الواحد الصحيح؛ فالصيغة تكرارية والحجة صادقة منطقياً. وكيفي أن تكون هناك قيمة كاذبة مُشار إليها برقم الصفر؛ لكي تكون الصيغة

ممكنة أو الحجة فاسدة. وبالنسبة للصيغة أعلاه؛ فهناك قيمة كاذبة واحدة تحت عمود الثابت الرئيسي كما نلاحظ (العمود السادس من اليمين إلى اليسار باللون الأحمر). إذن، فالصيغة الكلية ممكنة أي غير صادقة بالضرورة منطقياً. والقول بصدقها مغالطة منطقية تُدعى بمغالطة نفي المُقدّم كما قلنا. لكن، استخلاص قيم عمود الثابت الرئيسي يستوجب تحديد قيم عمود كل متغيّر في البداية ثم اشتقاق قيم الثوابت الفرعية من أجل اشتقاق قيم هذا الثابت الرئيسي في النهاية و- بالتالي- التوصل للحكم على الصيغة الكلية بالصدق الصوري (المنطقي) أو بالفساد أو بالتناقض، وهو ما قمنا به .

إذن، منطقياً قد تكون هنالك تبعية بدون أن يصحها بالضرورة تهرب من المسؤوليات من طرف الحكّام أو المحكومين. وبيان ذلك اجتماعياً وتاريخياً ما يلي :

إن المجتمع قد يقع ضحية التبعية المفروضة (استعمار مباشر) أو التبعية غير المباشرة أو الجديدة، لا بسبب تخليّ أفراده عن مهامهم المنوطة بهم، وإنما بسبب الضغط الذي يمارسه هذا الاستعمار عليهم. إن هذه القوة الخارجية الضاغطة تمثلها في عصرنا الإمبريالية – وهي سليلة الاستعمار القديم – وهي ترفض أن تتعامل مع البلدان حديثة العهد بالاستقلال السياسي على قدم المساواة. إن هذه القوى تمكّنت من جمع المكاسب الكبرى في عهد الهيمنة الاستعمارية وهي لا تنوي التخلي عن هذه المكاسب. فهي تأبى أن تنظر إلى البلدان الفتية نظرة النّدّ لندّ وإنما نظرة السيد للعبد. فهي ترى أن هذه الأخيرة وُجدت لخدمتها، فيجب إذن أن تبقى ثرواتها في متناول اليد بأثمان زهيدة، وأن تبقى سوقاً تصرف فيه مبيعاتها بأثمان باهظة وخرّاناً لليد العاملة الرخيصة⁶. والفرق بين الماضي والحاضر؛ أن المستغل كان حاضراً بجيشه ورايته، واليوم حاضر بماله أي بشركاته الاستثمارية وبنوكه مع التلويح باستعمال القوة ضد كل بلدٍ يهدّد مصالحه أو لا ينصاع لشروطه. إن الإمبريالية لا تعني سوى تحالف القوى الاقتصادية مع القوى السياسية والعسكرية.

يقول رجل القانون (محمد بجاوي) ممثل الجزائر في منظمة الأمم المتحدة سابقاً: " المتحصّرون هم وحدهم أشخاص القانون الدولي الأوروبي. [...] ولا يحمي هذا القانون البلدان التابعة للدول الأوروبية. وإنما يُطبّق ليجي البلدان الأوروبية فيما بينها . [...] وأما الإنسانية غير المتحررة أو البربرية [في نظر أصحابه] فهي مستثناة من القانون. وإذا حدث أن عوملت معاملة طيّبة فهو وضع استثنائي يُعتبر وليد الشعور المسيحي والإنساني [في نظرهم]." (7)

وعليه، إن شاء البلد الفتي أن تكون له صناعة؛ فعليه أن يكتفي بما تجود به عليه مصانع الأقوياء بأثمان عالية. وإذا رغب في اكتساب التقنية الحديثة (ما يُدعى بتحويل التكنولوجيا) قصد إرساء دعائم الصناعة في البلد ؛ وجد نفسه أمام خيارين : إما أن يسمح للأجانب بالعمل في مصانع البلد، وهذا لن يغيّر من الأمر شيئاً، أو يسمح بأبنائه بالتكوّن في هذه البلدان المصنّعة، فلا يعود منهم إلا القليل نتيجة الإجراءات المادية والمعنوية التي تقدّمها هذه البلدان لهم، ولا سيما للممتازين منهم .

وإن شاء هذا البلد أن يكون له نقدٌ ذو قيمة في السوق الدولية ؛ يجب أن يطلب العضوية في صندوق النقد الدولي . وإن أصبح عضواً؛ فعليه أن يخطب وداً الأقوياء حتى يُدعم بالعملة الأجنبية (المعيار) متى مالت عملته نحو التدنّي . وإن شاء أن يحقق مشاريع اجتماعية مختلفة نافعة، واحتاج إلى أموال واتجه إلى بنوك الأقوياء للاقتراض - وعلى رأسها صندوق النقد الدولي - فإنه يحصل على قروض بفوائد كبيرة وتحت شروط مجحفة لا علاقة لها بالتعامل التجاري (تدخّل في مختلف شؤونه الخاصة) . وهذه الشروط بمجملها تكريس للتبعية ولكل أشكال الضغط الاقتصادي، السياسي والعسكري. والعائق الأكبر اليوم أمام محاولات البلدان الضعيفة للتخلص من التبعية هو تكتل البلدان المصنّعة القوية في جهة واحدة، بحيث لا يوجد سبيلٌ للتعامل مع طرف آخر على قدم المساواة. إنها جهة تتألف من قوى متحالفة، بعضها ذو طابع اقتصادي وبعضها ذو طابع سياسي وبعضها الآخر ذو طابع عسكري.

وهكذا، يتجلى بوضوح أن استقلال البلدان الضعيفة هو استقلال وهمي وأن التبعية هي تبعية حقيقية. وهما سمتان بارزتان يحاول الاستعمار الجديد أو الامبريالية إبقاءهما في العديد من دول العالم الثالث بكل قوة. " إن الإمبريالية العالمية تهدف وتعمل على إبقاء ثروات البلدان النامية المادية تحت تصرفها، وإبقاء سكانها مجرد كائنات صالحة لاستهلاك منتجاتها، أي أن تُفعل مَعدهم، وتشلّ أياديهم وأدمغتهم لتحول بينهم وبين أن يتحوّلوا إلى مواطنين عاملين ومنتجين بأنفسهم ولأنفسهم."⁸ وهو وضع مأساوي جعل الرئيس (سلفدور ألندي) يُصرّح، قبل اغتياله بتسعة أشهر فقط، من على منبر الأمم المتحدة بما يلي : " الإمبريالية موجودة لأن التخلف موجود. والتخلف موجود لأن الإمبريالية موجودة ". وبهذا الصدد، يقول (محمد بجاوي) : " لقد تبين بأن الدول المستقلة حديثاً إذا لم تحصل إلا على استقلال وهمي؛ فإنها تكون مجبرة على استبقاء النظام القانوني الداخلي، الذي هو أساساً نظام استعماري، تحافظ الدول المسيطرة بواسطته على امتيازاتها ومواقعها الاقتصادية . وكذلك يتحتم على تلك الدول السائرة في طريق النمو استيراد مؤسسات قانونية وسياسية ملائمة لعناصر الهيمنة."⁽⁹⁾

إن كلّ بلدٍ يَعي مسؤولياته ويتحملها ويحاول النضال ضد هذه التبعية، تحاكّ ضده مختلف الدسائس، وتُلصَق به مختلف التُّهم لتبرير محاصرته اقتصادياً والاعتداء عليه عسكرياً وضرب أمنه واستقراره. والقوى الإمبريالية لا تُعدَم وسيلة لذلك. وما حدث للعراق ليس منّا ببعيد. إن المجتمع العراقي إذا كان يعاني حالياً من فقدانه لسيادته ومن خضوعه لإرادة الأقوياء بعد تدمير قوته العسكرية ومؤسساته المدنية، لا يعني أنه تخلى عن مسؤولياته قيادة وشعباً، وإنما بسبب قوة الإمبريالية وقوة نفوذها الذي يتجاوز الدول الغربية إلى العديد من دول العالم الثالث. إن قوة الإمبريالية مستمدة من قوة جميع الدول المصنّعة مضافاً إليها إمكانات الجزء الأكبر من الدول المتخلفة.

وعليه، نستخلص أن الوقوع في التبعية لا يستلزم بالضرورة التخلي عن المسؤولية. فالبلد الفتيّ إما أن يتخلى أفراداً عن مسؤولياتهم، فيقع في التبعية وإما أن يتحملوها، فتتكاثر على بلدهم القوى الإمبريالية والاستعمارية وأذناها لتحطيمه. إن أبلغ أسطورة تعبر عن هذا الوضع أسطورة (سيزيف) اليونانية؛ حيث حكمت عليه الآلهة بأن يحمل الصخرة إلى قمة الجبل لتعود للسقوط ويعود هو لحملها وهكذا دواليك. فما العمل؟ تلك هي الإشكالية التي تطرحها البلدان الضعيفة الحريضة على مستقبل أفضل.

4. الاستقلال يستلزم تحمّل المسؤولية.

كان الشق الأول من التحليل هو أن التخلي عن المسؤولية يوقع في التبعية. ولذا، فالنتيجة المنطقية المترتبة على هذه القضية المبرهنة هي: التحرر من التبعية أي الاستقلال يستوجب تحمّل المسؤولية. وإذا عوّضنا لغة الكلام بلغة الرموز، تتجلى الصورة المنطقية للحجة الصورية الصحيحة كما يلي:

(ق = ك) => (ك = ق) وهي صيغة قانون عكس النقيض في المنطق الرياضي. وتعني العبارة: إذا كان التخلي عن المسؤولية يوقع في التبعية بالضرورة؛ فإنّ انتفاء التبعية (أي الاستقلال) يستلزم انتفاء التخلي عن المسؤولية (أي تحمّلها). وإثبات الصحة الصورية لهذه الحجة بجدول الصدق كما يلي:

$$(ق = ك) \Rightarrow (ك = ق)$$

$$0 \quad 1 \quad 0 \quad 1 \quad 1 \quad 1$$

$$0 \quad 0 \quad 1 \quad 1 \quad 0 \quad 1$$

1	1	0	1	1	1	0
1	1	1	1	0	1	0

وهنا نلاحظ أن قيم الثابت الرئيسي وهو عمود اللزوم الأوسط (أي العمود الرابع) قيم صادقة فقط مشار إليها بعلامة الواحد الصحيح. وهو الدليل على أننا أمام صيغة تكرارية صادقة صورياً وهي صيغة قانون عكس النقيض كما قلنا. وعليه، فإنّ انتفاء التبعية (أي الاستقلال) يستلزم انتفاء التخلي عن المسؤولية (أي تحمّلها) منطقياً. ومن خلال الفقرات الموالية، سنحاول بيان ذلك مادياً:

إن التبعية ذات أشكال كثيرة - كما بيّنّا - وأخطرها جميعاً التبعية الاقتصادية والتبعية في ميدان التربية والتعليم. فكيف أن التحرر منها (الاستقلال) يستلزم تحمّل المسؤولية؟ وبالتالي، كيف يمكن تدعيم الصحة الصورية لهذه الحجة بقوة الدليل الاجتماعي والتاريخي؟ هذا ما سنحاول إثباته فيما يلي:

من الواضح أن أخطر أشكال التبعية ما كان متعلّقاً بالفلاحة، لأن الإنسان لا يستغني عن الطعام في حياته في حين يمكنه الاستغناء عن أشياء كثيرة. فالحواجز على مراتب: الضروري ثم الحاجي ثم الكمالي كما بيّن رواد الفكر الاجتماعي⁽¹⁰⁾ فالطعام هو من الضروريات القصوى. ولذا، إن شاء المجتمع أن يشنّ حرباً ضد التبعية؛ فعليه أن يشنّها أولاً ضد التبعية الفلاحية قصد تحقيق الاستقلال الغذائي. لكن تحقيق هذا الاستقلال يقتضي تحمّل المسؤولية في مجال استثمار الأرض وتربية الأغنام والدواجن. لكن إرادة الفلاحين، في تحمّلهم لمسؤوليتهم تلك، غالباً ما تصطدم بغياب أو نقص كبير في وسائل العمل. وحالة الفلاحة في بعض بلدان العالم الثالث الراهنة خير دليل على ذلك. والإعلام الوطني عندنا لا يفتأ يعرض علينا معاناة الفلاحين اليومية وتتخلص في قلة المياه في بعض المناطق وقلة وسائل استصلاح الأرض وتأخر البنوك لتقديم القروض الضرورية لتغطية التكاليف المطلوبة في استثمار الأرض وتربية الأغنام والدواجن. وبعد كل هذا وذاك، يشكو الفلاحون من قلة وسائل نقل المنتوج إلى السوق. إنّ هذا كله يعطلّ برنامج الفلاحة ويقف حائلاً دون تحقيق الاستقلال الغذائي.

إن نقص وسائل الإنتاج الزراعي يرجع إلى كون البلاد الضعيفة مرتبطة بالبلاد المتقدمة صناعياً. فتوفير الريّ يحتاج إلى إنتاج سدود ووضع قنوات توصيل. كما أن توفير آليات الإنتاج

ووسائل نقل المنتج يتطلب مصانع ومركبات صناعية . وكل هذه الوسائل يجب أن يستوردها البلد من الخارج. ومتى كان محدود الموارد، فهو غير قادر على الاستيراد. ولذا، ليس أمامه إلا أن يتحمل مسؤوليته ويعتمد على نفسه في مجال التصنيع قصد تحقيق الاستقلال الصناعي.

لكن تحقيق هذا الاستقلال الصناعي يقتضي سياسة رشيدة في مجال البحث والتكوين العلمي والتكنولوجي تضع في اعتبارها المسار التنموي الذي ينوي البلد اتباعه. إن هذه السياسة لا يمكنها أن تكون فعّالة إن تجاهلت أهمية استثمار الأدمغة الوطنية المتواجدة في الداخل والخارج. وعليه، يبدأ البحث العلمي والتكنولوجي بدعوة الكفاءات الوطنية والعربية (بالنسبة لبلد عربي مسلم)، دعوتها إلى إنجاز ما تحتاج إليه مزارع البلد، مصانعه، ثكناته، جامعاته ومستشفياته . إن هذا البحث سيقصر في بداية الأمر على دراسة التقنيات المستوردة نظرياً وتطبيقياً بتفكيكها وتركيبها وتصليح ما قد يلحق بعضها من عطب إلى أن يتم صُنع نماذج تقترب منها . وليس المهم أن يتطابق إنجازنا مع إنجاز غيرنا، وإنما المهم أن يتماشى مع مقتضيات أحوالنا مهما كان متواضعاً . ولنا في صناعة اليابان خير مثال .

على أن العناية بالبحث العلمي على المستوى العالي لا تتم بمعزل عن منظومة تربوية جيّدة لمراحل التعليم ما قبل الجامعي . فمنها يأخذ الطالب القاعدة الصلبة التي تؤهّله ليكون من ذوي الخبرة والكفاءة و- بالتالي - قادراً على الاضطلاع بالمهام المنوطة به مستقبلاً. ولذا، لا مفر من العناية بجميع مراحل التعليم. يقول الدكتور (محمد أحمد الزعبي) : " إنَّ الإنسان / الكائن البشري هو الحلقة المركزية في العملية التنموية، ذلك أنه هو من يصنع ويطور أدوات الإنتاج، انطلاقاً من حاجات ومصالح كلِّ من الفرد والمجتمع، تلك الحاجات التي هي بدورها متطورة ومتغيرة، وبالتالي فهو يطور نفسه (وعيه وملكاته وقدراته) عبر تطويره لمحيطه.[...] ذلك أنَّ الإنسان متميز عن بقية الكائنات بالفكر وأنَّ هذا الفكر هو من يخلق العلوم والصناعات وبالتالي الحضارة والعمران. [...] إنَّ كون الإنسان هو الحلقة المركزية في العملية التنموية، إنما يشير إلى أنَّ الإنسان هو غاية ووسيلة التنمية في آن واحد. وبالتالي، فإنَّ تنميته (تربيته، تعليمه، تأهيله) وإكسابه المهارات النظرية والعملية التي تجعل منه مواطناً فعّالاً وخلاقاً ومشاركاً في العملية التنموية، تُعتبر الأساس الضروري لتجاوز حالة التخلف." (11)

لكن إرادة المرتين ومعهم جميع المفكرين والخبراء في تحمل المسؤولية قصد إنهاء التبعية الفلاحية، الصناعية، العسكرية وحتى التعليمية قد تصطدم بسلطة لا يعنهما مستقبل البلد لأنها سلطة إقطاعية، برجوازية عميلة للأجنبي لا يهْمُها سوى الحفاظ على مكاسبها. ولذا، فهي ترفض كل ما

يهتدّد مصالحها من قريب أو بعيد. وعليه، فمن أجل تهيئة المناخ لهذه النخبة الواعية المناضلة لتحقيق مشروعها الحضاري،

لا بد من الضغط على هذه السلطة لتفسح المجال للشعب من أجل فرض إرادته في الرقي والاستقلال بجميع أشكاله. بمعنى، لا بد من إرساء دعائم الديمقراطية ليتحمّل الشعب مسؤوليته ويسير شؤونه بنفسه ويحقق ما يصبو إليه.

إنه في ظل الديمقراطية، يستطيع الشعب أن يعبر عن آرائه وطموحاته من خلال الجمعيات السياسية، الاجتماعية والثقافية ومن خلال الصحافة الحرة. وليس هذا فحسب، فالديمقراطية تسمح للشعب أن يختار حكّامه ونوابه وأن يضمن قوة نفوذه في السلطات الثلاث المستقلة عن بعضها البعض: التشريعية، التنفيذية والقضائية. ذلك هو المناخ الذي يجعل الشعب مسؤولاً، لأن الديمقراطية شكل من أشكال الحرية، والمسؤولية تستلزم الحرية.

إذن، فلا مفرّ من إرساء دعائم المجتمع المدني لتتولّى المؤسسات المتخصصة التكفل بتسوية وعلاج مختلف القضايا بروح تكنوقراطية بحتة. فقد ولّى عهدُ الرأي الواحد والحزب الواحد.

"إنّ التنمية هي مسؤولية جماعية. وتشير تجارب الشعوب والأمم إلى أنّ من يملك مفاتيح مخزن السلاح، هو الذي يملك عملياً مفاتيح القصر الجمهوري أو الملكي (السلطة)، ومن يملك مفاتيح السلطة، هو الذي يملك مفاتيح مثلث التنمية ممثلاً بالمدرسة والمزرعة والمصنع. ذلك أن بيده من جهة، سلطة وضع القرار ومن جهة أخرى سلطة تنفيذ هذا القرار. إنّ استقراءً موضوعياً للتاريخ السياسي والاجتماعي العربي

بعد سقوط بغداد الأوّل عام 1258م بيد هولوكو، والثاني عام 2003 م بيد جورج دبليو بوش، يشير إلى أنّ هذه المفاتيح الأربعة كانت في كثير من الأحيان بيد "الأجنبي" إمّا مباشرة (كما هي حال فلسطين والعراق اليوم)، أو مداورة (كما هي حال بقية الأقطار العربية دونما استثناء)."⁽¹²⁾

5. خاتمة :

وهكذا، خلاصة ما سبق أن الاستقلال الغذائي يقتضي تحمّل المسؤولية في مجال التصنيع. وهذا الأخير يقتضي الاستقلال التكنولوجي. وهذا الأخير يقتضي تطبيق سياسة تعليمية تربية هادفة، لأن قطاع التربية والتعليم هو القطاع الذي يحمّل على عاتقه تكوين "عالم الأشخاص" الذي يصنع الحضارة ويحقّق الاستقلال الحقيقي. وهذه السياسة لا تُطبّق إلا في ظل الديمقراطية. وإرساء النظام

الديمقراطي يجعل الشعب يتحمل مسؤوليته أي يُحمّله إياها. إذن، فالتحرر من التبعية، ابتداء من الاستقلال الغذائي، يستوجب تحمّل المسؤولية. وتحمل المسؤولية يستوجب ترسيخ دعائم الديمقراطية أي الحرية السياسية والاجتماعية وهي طابع المجتمع المدني والدولة المؤسّساتية.

وفيما يلي، نتائج التحليل مرتّبة منطقياً كما ورد إثباتها وتبريرها في العرض:

- التخلّي عن المسؤولية يُلقى بالمجتمع في أحضان التبعية.
- تحمّل المسؤولية لا يقود حتماً إلى التحرر من التبعية .
- التحرر من التبعية يستلزم تحمّل المسؤولية.
- تحمّل المسؤولية يستوجب إرساء دعائم الديمقراطية والدولة المؤسّساتية.
- على البلد الضعيف والطموح إلى الرقي أن يتحمل مسؤوليته عسى أن يتحرر ولو جزئياً ونسبياً.
- بقدر ما كان هناك من تحرر للبلد؛ بقدر ما كان ذلك مقياساً على نجاحه في التحول إلى بلد ديمقراطي مؤسّساتي متحضر.

الرموز الواردة ومدلولها :

الرموز	مدلوله
ق ، ك	ق: متغيّر يرمز إلى " التخلي عن المسؤولية " ، ك: متغير يرمز إلى " الوقوع في التبعية " .
ق ، ك	نفي المتغيرين المذكورين أعلاه .
^	ثابت الوصل : واو العطف .
<=	ثابت اللزوم : إذا كان ... فإن ...
0 ، 1	قيمة الصدق وقيمة الكذب على التوالي .

هوامش البحث :

- 1-صليبا جميل، "المعجم الفلسفي" ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1971 ، ص 237
- 2-أفلاطون، "الجمهورية"، ترجمة: د. فؤاد زكرياء ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة (بدون تاريخ)، ص286 .
- 3-ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة كتاب العيّن، بيروت دار الكتاب اللبناني، بيروت 1967 .، ص611
- 4-بجاوي محمد، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، الجزائر وباريس: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ومنظمة اليونسكو الدولية، الجزائر وباريس 1980، ص147-150
- 5-أفلاطون، المرجع السابق، ص382

6-Barrat Paul et autres, La nouvelle Encyclopédie(volume 7), Editions des deux coqs, Genève 1974, P1611-1612

- 7- بجاوي، المرجع السابق، ص68.
8-الزعبي محمد أحمد،التقدم والتخلف في البلدان النامية ، مجلة منبر ابن رشد 2012،ص4: Consulté (typo3/www.ibn.rushd.org le 18/09/2018)
9-بجاوي، المرجع السابق، ص 102
10-مزيان، المرجع السابق، ص 307.
11 -الزعبي، المرجع السابق، ص 7 .
12-الزعبي، المرجع نفسه، ص16.

قائمة المصادر والمراجع :

- 1- ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة كتاب العبر، بيروت دار الكتاب اللبناني، بيروت 1967 .
2-أفلاطون، الجمهورية، ترجمة : د. فؤاد زكرياء ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة (بدون تاريخ).
3-بجاوي محمد، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ومنظمة اليونسكو الدولية، الجزائر وباريس 1980.
4- صليبا جميل، المعجم الفلسفي ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1971 .
5-مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر1981 .
6-الزعبي محمد أحمد،التقدم والتخلف في البلدان النامية ، مجلة منبر ابن رشد 2012،ص4:
le 18/09/2018)https://www.ibn.rushd.org/typo3(Consulté
7-Barrat Paul et autres, La nouvelle Encyclopédie(volumes : 7 et 11), Editions des deux coqs, Genève 1974.